على هامش الصراحة

أخبـــار الأغبياء والمخابيل ١

■ إحسان شمران الياسري

بعض ما نقوله، في لحظات الغفلة او البَلادة، ينطبق كثيراً على ما نتداوله عن بعض الناس، ونضحك باعتبارها نُكاتاً وطرائف (تخبّل). وكثيراً ما نسمع في المجالس أو يردنا بالبريد الإلكتروني، العديد من هذه الطرائف التي أسميتها في هذه المساهمة (أخبار الأغبياء والمخابيل!).. ولكن بعضها حِكَم لو كنا نعلم.. وقد يساهم بعضها في التسرية عنا ويبعدنا عن الاخبار وصراع الاقوياء!!.. وهذا بعض منها.. وعذرا لمن لايرغب بسماع أخبارهم!!:

– واحد تكسّرت أسنانه.. راح لطبيب الاسنان كاله دكتور بعد ما اكدر أركضْ، دبّرني!

الدكتور كاله ليش.. شعليها سنونك بالركض؟ كاله دكتور مو آني من أركض لازم أعض الدشداشة!

– واحد راح للدكتور كلّه: دكتور عندي مغص قوي.. كلّه الدكتور: طيب إنته ماكل شي؟

كلّه: شنو دكتور قابل أريد أجربك؟!

– اثنين يتناقشون.. الاول كال آني من اشرب الكهوه ما اكدر انام.. الثاني كال آنه بالعكس، من انام ما اكدر اشرب الكهوه.!

– واحد حكموا عليه بالإعدام...بعد ما علكوه بالمشنقة كام ايشمر بإيديه ورجليه، فعبالهم يريد يكول امنية اخيرة.. ففكوه ونزلوه بسرعة.. باوع عليهم وكال: يمعودين چان اختنكت!

– اكو واحد راح للكصاب كلّه أريد رجلين مال طلي.. كلّه لعد والطلي اكعده على طابوك؟؟

– واحد مخيّم بالصحراء، دخل عليه واحد كلّه: آني تعبان من الشمس.. كلّه: تشرفنا، وآني عليوي من الأرض.

– واحد قره بالجريدة إنه بالصين كل دقيقه ينولد طفل.. كال: هذا التطور، خو مو مثلنه كل ٩ أشهر.

– سألوا واحد: انته اتدخن ؟ كال: والله آني من امشي ما اباوع ورايه.

– واحد كال لقاسم أبو الكص: فد نفر كص.. قاسم كلّه: سفري لو بالصاله؟ كلّه: سويه مشّكل.

– واحد تزوج حضريه.. الصبح كالتله: صباح الخير حبيبي. كال: الله ينعل ابو الانكليزي.

– اثنين بنقطة تفتيش كالولهم: هوياتكم أخوان.. واحد مد أيده.. اللاخ كله: والله بالحرام ما تمد أيدك.

– واحد معزوم بعيد ميلاد.. من خلصت الحفله كال: يا جماعه عود باچر عيد الميلاد عليّ.

– واحد أهداه صديقه ببغاء.. وره فتره خابره وسأله: شلونه الببغاء؟.. كال:عادي مثل طعم الدجاج.

– واحد كالوله شنو أصعب موقف بحياتك؟.. كال من ازّين لحيتي وآني أعلچ.

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الدستـــــــور أولاً..

الجدل الدائر حالياً بين الأحزاب والقوى والتيارات السياسية، بشكل غير مباشر مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة والحكومة، حول الدستور الجديد وهل يصدر قبل انتخابات مجلسي الشعب و«الشورى» ورئاسة الجمهورية، أم يتم الالتزام بالإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ٣ مارس/ آذار ٢٠١١ متضمناً المواد التي تم الاستفتاء على تعديلها في ١٩ مارس والتي تنص على بدء إجراءات انتخابات مجلسي الشعب والشورى خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بالإعلان الدستوري (مادة ٤٢ من الإعلان)، وأن يجتمع الأعضاء غير المعينين لأول مجلسي شعب وشورى في اجتماع مشترك بدعوة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال ستة أشهر من انتخابهم لانتخاب جمعية تأسيسية من ١٠٠ عضو تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته ستة أشهر من تاريخ تشكيلها ويعرض المشروع خلال خمسة عشر يوما من إعداده على الشعب لاستفتائه في شأنه (مادة ٦٠ من الإعلان الدستوري).. هذا الجدل والخلاف بشأن هذا الموضوع لا يمكن اعتباره جدلا بيزنطيا أو مجرد سفسطة مثقفين، بل على العكس من ذلك تماما فهو جدل يتعلق بمستقبل الوطن وإمكانية انتقال مصر من نظام حكم فردي استبدادي إلى نظام ديمقراطي حقيقي.

حسين عبد الرازق

فالدستور – أي دستور – «هو الإطار العام للشرعية والمشروعية، وهو أساس سيادة القانون والدولة القانونية.. وموضوع الحقوق والحريات العامة هو محور وصلب الوثيقة الدستورية» كما يقول د. إبراهيم درويش أستاذ القانون الدستوري، وهو الذي يحدد العلاقة بين السلطات الثلاث – السلطة التشريعية «البرلمان» والسلطة التنفيذية «رئيس الجمهورية والحكومة والإدارة المحلية» والسلطة القضائية وشكل الدولة وهويتها.

وفي الوقت الحاضر يكاد يكون هناك إجماع بين الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والحركات والائتلافات السياسية والشبابية على «الدستور أولا»، فأحزاب التجمع والوفد والجبهة والناصري والغد والتحالف الشعبي الاشتراكي والعدل والمصري الديمقراطي الاجتماعي والمصريين الأحرار ومصر الحرة والاشتراكي المصري والوعي الحر والشيوعي المصري أعلنت بوضوح ضرورة أن يتم وضع الدستور الجديد وإقراره من خلال جمعية تأسيسية منتخبة قبل إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية، والموقف نفسه وأكثر تتخذه الجمعية الوطنية للتغيير والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة الشعبية ودار الخدمات النقابية والعمالية ومؤسسة المرأة الجديدة، كما أوصى مؤتمر الوفاق القومي بضرورة أن يتقدم إصدار الدستور الجديد على أي انتخابات عامة.

ويقف على الضفة المقابلة تيار الإسلام السياسي الذي يضم جماعة الإخوان المسلمين «حزب الحرية والعدالة» والسلفيين «حزب النور» وحزب الوسط.

وتستند الدعوة لصياغة وإصدار الدستور أولاً إلى مجموعة من الأسباب المنطقية.

فالدستور هو الذي سيحدد شكل الدولة وطبيعة نظام الحكم.. جمهورية برلمانية أم جمهورية رئاسية مع قدر من السلطات لرئيس الجمهورية في السياسة الخارجية وقضايا الأمن القومي.

والدستور هو الذي يحدد هوية المجتمع ويجسد المطالبة بمدنية الدولة وديمقراطيتها وحداثتها وضمان حقوق المواطنة والمساواة بين المواطنين، ويجيب التساؤل عن نسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين وهل تبقى أم أنها لم تعد غير ذات موضوع، وكذلك تحديد نسبة من مقاعد مجلس الشعب للمرأة «الكوتة» من عدمه.

والدستور الجديد سيحسم الجدل الدائر حول بقاء مجلس الشورى أم إلغائه، وطبيعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي يتم ضمانها بالدستور.

وهناك خطر أن يتم انتخاب رئيس الجمهورية الجديد – طبقاً للإعلان الدستوري – قبل إصدار الدستور الجديد، فالسلطات الواردة في الدستور تكاد تتطابق مع السلطات المطلقة لرئيس الجمهورية في دستور ١٩٧١، وبالتالي ستفرض علي البلاد ديكتاتوراً جديداً على شاكلتي مبارك والسادات.

والإسراع بانتخاب مجلسي الشعب والشورى قبل نهاية سبتمبر القادم – أي خلال ثلاثة أشهر – والأحزاب الجديدة مازالت تحت التأسيس ولم تبدأ بعد خطوتها الأولى في العمل السياسي، ولم تتح لها فرصة زمنية مناسبة ليتعرف الناخبون عليها، والأحزاب الرئيسية القائمة قبل (٢٥ يناير) والتي أسقط الحصار المفروض عليها منذ أقل من أربعة أشهر وبالتالي لم يتحقق التواصل بينها وبين الجماهير.. سيؤدي إلى إعادة إنتاج مجلس شعب ٢٠١٠ الذي حلته الثورة بنفس الوجوه تقريبا من بقايا الحزب الوطني ورجال الأعمال الفاسدين، مضافا إليهم تيار الإسلام السياسي «الإخوان والسلفيين» الذين يملكون المال واستغلال المشاعر الدينية والتنظيم، خاصة والحوار حول قانون جديد لانتخابات مجلس الشعب، وهل يكون بنظام المقاعد الفردية أم بالقائمة النسبية غير المشروطة أو نظام مختلط بين القائمة والفردي، لم يبدأ بعد.

كما أن إعطاء مجلسي الشعب والشورى المفترض انتخابهما خلال ثلاثة أشهر سلطة انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد، يعني أن الحزب الفائز بالأغلبية في هذه الانتخابات أو التحالف الحزبي الذي سيشكل الأغلبية داخل مجلسي الشعب والشورى هو الذي سيختار أعضاء الجمعية التأسيسية وبالتالي صياغة الدستور طبقا لرؤيته ومصالحه، وهو أمر لا يستقيم ولا يحقق الاستقرار والدوام، فالمفترض أن يكون الدستور نتيجة توافق مجتمعي بين الأحزاب والقوى السياسية والطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة، وليس تعبيراً عن أغلبية على حساب الأقلية في لحظة محددة.

والتحجج بأن الاستفتاء على تعديل مواد في دستور ١٩٧١ شمل إضافة مادة تحت رقم ١٨٩ تنص على تشكيل جمعية تأسيسية لصياغة دستور جديد بعد انتخاب مجلسي الشعب والشورى، وجرى تضمينها في الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ مارس، وبالتالي أصبح الأمر ملزما للمجلس الأعلى للقوات المسلحة ولا يمكن تغييره، مردود عليه – وبصرف النظر عن أي جدل فقهي حول شرعية أو ديمقراطية الاستفتاء على دستور تم إعدامه بقيام الثورة وتولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطتين التشريعية والتنفيذية – بأن المجلس الأعلى يملك أمام إجماع الرأي العام على ضرورة إصدار الدستور أولا، وإدخال تعديل على مواد الإعلان الدستوري وطرحها للاستفتاء من جديد.

لقد أصبحت صياغة وإصدار «الدستور أولاً» هي الخطوة الأولى المطلوبة من الرأي العام للتحول إلى دولة المواطنة المدنية الديمقراطية الحديثة.

لمـــــاذا الـــديمـــقـــراطـــيـــة؟!

ماجد الشمري

صحيح، إن أمة العرب هي أمّة الشعر، وإن حضارتهم هي حضارة النصّ، – كما يقول البعض – وأن العرب مشغوفون بترتيل المصطلحات والنصوص، والتباري بالقوافي والألفاظ، إلاّ إنهم أدركوا بعد طول تجربة وشديد معاناة أن بعض عيوبهم هو حبّهم المفرط لتراكم الملفوظات والنصوص، والذي يأتي على حساب حبّهم الى تراكم المعاني والدلالات والأفكار.

وهذا يعني إنهم على أعتاب إدراك جديد نأمل أن لا يُستنزفوا بعده في تهويمات ثقّافية وفكرية جديدة قد تقودهم الى ما يشبه الانغلاق على الأوراد الغامضة والتعويذات المبهمة التي تحمل أكثر من معنى وتنطوي على أكثر من دلالة، وحيث يكثر الشطط اللغوي وتزدحم المعاني المعقّدة على حساب المدلولات الفكرية والمعاني العميقة والاستظهارات الواضحة الشفافة.

هذا من جانب، ومن جانب آخر، نتمنّى أن يكون الإقبال على ترتيل المصطلحات الجديدة نابعاً فعلاً من خشيتنا المبرّرة من اكتساح العولمة، أو (هلعنا) المشروع من هول الغارة الثقافية على مجتمعاتنا الإسلامية، أو بسبب الاعتقاد الناضج الذي أفضى الى يقيننا أن السيل الهائل من النصوص القديمة لم يُنزل علينا غيثاً ولم يحصد لنا زرعاً رغم اجترارنا هذه النصوص لعقود متوالية، ورغم ما ازدحمت به هذه النصوص من شعارات ويافطات ولافتات كبيرة كنا رفعناها ليلاً ونهاراً، وترنّمنا بها سرّاً وجهاراً حول الأمة العربية الممتدة من (المحيط الى الخليج)، أو الإسلامية الممتدة من (سومطرة)الى (جكارتا)!! أو من أندنوسيا الى أفريقيا.

وإذا كان ذلك في زمن (المراهقة السياسية) الذي اهتدى فيه من اهتدى وضلّ من ضلّ، إلاّ أنّ تصفية الميراث الوهمي لا ينبغي أن يتأتى عبر العمل على تضخيم مصطلحات جديدة وأدلجتها بأطر ومقاربات ربما لا تختلف كثيراً عن تلك التي استنزفت سنين طويلة من طاقات المثقفين والمفكرين العرب والمسلمين ممن ندبوا ودافعوا طويلاً عن (الكادحين) و(الفقراء) و (الطبقات المسحوقة)، ونافحوا عن (واجب الوجود)، وفائض القيمة والملكية الخاصة، ونخشى أن يواصلوا ندبهم ونواحهم اليوم على يوتوبيا أخرى تحت عناوين جاهزة، كالسلف الصالح، والمرجعية الرشيدة، وتحكيم الشريعة، وإعادة الخلافة، وولاية الفقيه، والعودة الى حكم القرآن، وأمثال ذلك، ممّا لم ينتج لنا إلاّ دوغمائيات مغلقة، وقطعيات مبتورة، لم نرَ خلالها إلاّ صوراً شوهاء لأيديولوجيات مكرورة، تلبّست بعضها بعلمانية مراهقة لا يُعرف معناها، وتلفّعت أخرى بدينية هرمة لم تنهض بأية مسؤولية حقيقية تجاه الفرد كإنسان أو المجتمع كبشر.

نقول: حتى الذين ركبوا تلك الموجات عن أغراض شريفة أو أهداف نبيلة، وممن يعتبرون أنفسهم أصحاب الميراث الشرعي لها، أدركوا اليوم أن معاركهم حول (الإيمان والإلحاد) وسجالات (العلّة والمعلول)، و(واجب الوجود) و(ممكن الوجود)، لم تكن معظمها سوى تهويمات بائسة وإعلانات دعائية خائبة لتسويق الكاسد والبائر من رؤى ونظريات وأفكار أكل الدهر عليها وشرب.

نعم، علينا وعليهم، وربما كنّا منهم، ألاّ نكرّر نفس الخطأ مع مصطلحاتنا الجديدة حول الديمقراطية، والتعددية، والمجتمع المدني، وولاية الفقيه، والتنوع، والاختلاف الايجابي، واحترام الرأي والرأي الآخر، وأمثال ذلك، لأن المرض هو المرض، والإنسان هو الإنسان، والمسافة تبقى شاسعة بين الطرح النظري والممارسة العملية، أو قلّ بين الدعاوى العريضة الشعاراتية الاستهلاكية، وبين ضرورة استدعاء الجهد العملي لترويج الأطروحة وتفعيلها، والابتعاد جهد الإمكان عن إعلانات النيّات الحسنة والاستبدالات اللغوية التي تذهل عن المضامين وتنأى بعيداً عن الأهداف والدلالات.

وهذا يعني أننا لا ينبغي أن نكتفي بالتبشير بآراء المثقفين المعاصرين وفلاسفة (التنوير) فقط، لأن المسألة أكبر من مجرّد نشر مبادئ أو بذرها في عقول متصحّرة بوهْم إنتاج وعي ثقافي أو سياسي في العقل العربي المعاصر، وإنما المهمّة جادّة وشاقة لعلّها بحاجة إلى منظومة معرفية ومؤسسات اجتماعية تبتعد عن أسلوب التبشير والأدلجة، وتقترب من العملانية والفعل، لكي نجعل من هذا العقل المتنوّر يشتبك اشتباكاً نظريا ناجحاً مع تأريخانية النصّ وزمكانيته من جهة، ومع معضلات الدولة ومحدّدات المفاهيم الحديثة ومؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى.

كل ذلك وصولاً لتطبيع مجتمعاتنا تطبيعاً تدريجياً هادئاً يتقبّل عملية التغيير الاجتماعي والسياسي دون صخب أو ضجيج، بل دون عملية قيصرية ربما تُجهز على الأم والجنين معاً.

وحين يُشير البعض إلى إخفاق جميع مشاريع الثورة والتغيير، وفشل كل الانقلابات العسكرية والحركات (الثورية)، بما انطوت عليه من أحزاب سرّية وعلنية، ومنظمات سياسية (رجعية وتقدّمية)، وميليشيات وتجمّعات نضالية، ودخولها جميعا مرحلة التآكل والانقراض، فإن ذلك لم يحصل إلاّ بعد أنْ تعرّضت كل هذه التسميات لحملات تصفية مخططة ومدروسة من قبل السلطات المستبدة جعلتها تتراجع حتى عن سقف التعبير الرمزي عن أهدافها المعلنة، ومنتهية إلى ما يمكن تسميته انحلالاً وضموراً مؤسفين مروّعين.

أقول: إن هؤلاء حين يشيرون الى ذلك، فإنهم لا يريدون بالتأكيد، أو لا يقصدون ان يجرّوا الثوار الى الجنوح الى فكرة التخلي عن منطق الثورة، والاكتفاء بمنطق الدولة وشعارات الإصلاح من الداخل أو الاعتراف المذلّ بالأمر الواقع. كما لا يريدون إقحامهم، أي إقحام الثوّار في دوامة تهدئة وهدنة مع الأنظمة الدكتاتورية بقصد إسقاط برامجهم في المواجهة الوطنية، أو إفشال مشاريعهم التنموية، السياسة والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وإنما تحذيرهم من الانجرار لاستبدال منهجهم التغييري الثوري الكفاحي ببرنامج الاستيلاء على السلطة واقتسامها كغاية وليس كوسيلة، أو اقتسام أقساطها مع الحكام والسلاطين، والانديـاح أو الانجرار الى المشاركة غير المشروطة مع هذه السلطة، أو المشروطة بشروطها الظالمة المتعسّفة.

نعم، كل ذلك، لا يريده هذا البعض، لأنه يعني – بلغة الأحرار والثوار – إجراءً تخديرياً أو ترقيدياً بائساً، بل رضوخ لمنطق الموت والاستسلام، والانتقال من تحرير الأرض إلى قبول الاحتلال، ومن لغة المقاومة إلى لغة المساومة، ومن التسوية المتوازنة الى القبول بأدنى الشروط، أو شروط الحدّ الأدنى، ومن المطالبة بتوطيد أسس العدالة في توزيع الثروة الى برنامج اقتصاد السوق وتقبّل التعامل الربوي والرضا بالخصخصة، وباختصار شديد: الانتقال البائس من الثورة إلى طوبى الثورة، ومن العمل بالدين الى الحديث عنه فقط ، وباختصار شديد الانتقال من مرحلة الإيمان بالشعارات والعمل بها إلى عزفها والترنّم بها فقط، وما يرافق ذلك من مشاعر إحباط ويأس وهزيمة، وهذا هو المحذور الحقيقي الذي لا يُراد للمناضلين الانجرار إليه أو السقوط فيه.

إنهم يريدون فعلاً الولوج في عالم جديد أساسه الاعتدال في فهْم الزمان والمكان، ومحوره التخلّي عن الأصولية المفرطة في المثال، ودعامته الاستيعاب الكامل للعصر وثورة الاتصالات ودور القنوات الفضائية والانترنيت وتأثيرها على الأفراد والمجتمعات، والأمم والشعوب، ومعها الدول والحكومات، وأخيراً وليس آخراً التعاطي مع الآخر الجاهل ذي العقل المتخشب بروح الحيطة والحذر، وليس بالإهمال واللامبالاة، لأنّ هذا العقل لا يرى إلاّ بعين واحدة ولا يمشي إلاّ على رجل واحدة، وبالتالي فإنه أعصى على الترويض والاستيعاب من ذلك الذي يرى بعينين ويسير على رجلين ولكنه ينظر الى مصلحته الخاصة قبل أن ينظر الى مصلحة الأمة أو الدين أو الوطن.

بمعنى أن الأول عقائدي أيديولوجي متصخّر صعب المراس، لا تنفع معه الاستمالة أو المداراة أو اللغة المشتركة، فيما الثاني نفعي مصلحي يمكن التفاهم معه على أساس تحقيق مصلحته أو نصفها أو ربعها.

نعم، انه عصر العولمة، العولمة التي لا تعترف بوطن أو مواطن، ولا تعترف بأقليم أو أقلمة أو تأقلم، لأن اتصال الناس سيكونُ في عالم اللامرئي وعبر الشبكة العالمية للمعلومات وبدون أية مراقبة أو مباحث أو أجهزة تنصّت أو بوليس سري... عالم بدون دولة وبدون أمة وبدون وطن، عالم الفاعلين وعالم المفعول فيهم. عالم الفاعلين الأقوياء، المسيّرون المتحركون الناشطون، وعالم المفعول فيهم، المستهلكون للمأكولات والمعلّبات والمشروبات والمرطبات الذين ينامون أكثر من غيرهم وينشدون الشعر على أنغام موسيقى الغير وربما موسيقى الفاعلين أنفسهم!!

ويبقى السؤال الذي يفرض نفسه علينا اليوم، كيف يمكن أن نحقق تنمية أو نهضة ثقافية أو فكرية أو سياسية إذا بقيت مصطلحاتنا مجرّد تهويمات لا يُفقه معناها ولا يُدرك مغزاها، وبقيت دولتنا مجرّد دركي يحافظ على قداسة هذه المصطلحات ورموزها ويحذّر من التحرّش بها أو بهم وبقداستهم؟ وكيف ستكون سياستنا وثقافتنا إذا استطاعت المؤسسات والشركات المتعدّدة الجنسيات أن تعمل بفاعلية ونشاط لتحقيق أكبر قدر من الربح بأقلّ عدد من المأجورين؟!

بالتأكيد، إذا غابت السياسة وغاب القانون فالبديل هو الثورة أو الفوضى، وإذا غاب الفكر والثقافة فالبديل هو النوم والتخلّف والموت، واذا غاب الدين والضمير (أي الدين الحقيقي لا المزيّف) فشريعة غاب ومخالب وأنياب. وهنا لابد من استصراخ (ماركس) جديد يتلافى أخطاء (ماركس) القديم، يوم أهمل الشأن السياسي، وانشغل بالاقتصاد، أو أخطأ دور الدين، وانشغل بالردّ على المتديّنين. بل لابدّ من إيجاد (عليّ) جديد أي قائد جديد لا يقول حتى يفعل، ولا يزعم حتى ينفذ متأسّياً بذلك الثائر الخالد الذي ماانفك من على منبره يردّد للأجيال: «ما جاع فقير الاّ بما مُتّع به غنيّ، وما رأيتُ نعمة موفورة الاّ وبجانبها حق مضيّع!» وهو يرتدي مدرعة ماانفك يرقعها حتى استحى من راقعها، وحين سُئل أجاب: « ثوبٌ يخشع به القلب، وتذلّ به النفس، ويقتدي به الفقير».

نعم، اننا بحاجة الى مَن ينصف ماركس القديم الذي قال: «الدين أفيون الشعوب» ولكنه أضاف، وفي نفس الجملة « ولكنه صرخة الكائن المثقل بالألم» وانّ إنقاذ هذا الكائن هو الخطوة الأولى لإنقاذ هذا الوادي الغارق بالدموع.

فهل من منقذ واعٍ يُدرك المعادلة الحقيقية في ترابط الأجيال، ويُدرك الفعل الحقيقي لتراكم المعرفة؟ وهل من نخبة جديدة تُدرك التداخل بين الدين الحقيقي والدين المزيّف، وتدرك أيضاً التداخل الآخر بين الكفر بالله والكفر بأعداء الله؟!

وبكلمة أخرى، هل من طليعة واعية ملتزمة تُعرّف الناس بالمسافة الشاسعة بين (دين الأنبياء) و(دين الفقهاء) وتُعرّفهم في الوقت نفسه بالمسافة الشاسعة الأخرى بين الإيمان بالله، أو الإيمان بهذا الإيمان على الأقل؟!

لا نريد في بحثنا التالي الادّعاء بأنّنا نضع لبنة أساسية في هذه المنظومة الكبيرة والبناء الضخم، وإنما نحاول وضْع أقلّ من مواد لبنة في مسألة أيديولوجية واحدة أخذت وتأخذ وستظل تأخذ مساحة واسعة من الجدل بين الإسلاميين أنفسهم من جهة، وبينهم وبين غيرهم من جهة أخرى، وربما لعقود قادمة قد تستنزف منهم ماستنزفته من غيرهم أو أكثر.

هذه المسألة هي العلاقة المتشابكة بين الدين والديمقراطية، والتي أصبحت شائكة ومعقّدة بعد أن اكتسح هذه الثنائية اللفظية المشهد الثقافي والفقهي والسياسي في الفكر الإسلامي المعاصر وأشغله على امتداد ثلاثة عقود، أي منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م ولحدّ الآن.

نعم، إننا سوف نناقش هذه الثنائية عبر المرور على أهمّ مرتكزاتها الثقافية والسياسية والفقهية، آملين أن نكون مارسْنا دوراً نقدياً مسؤولاً يتعاطى مع الإيجابيات، ويؤشر على السلبيات، ومن موقع الحرص على تفهّم سوء العلاقة بين (الدين والسياسة) أولاً، والانطلاق من موقع تجسير هذه العلاقة وتنسيقها، وليس إلغاءها أو القفز عليها ثانياً.

كما إننا في محاولة تفهّم سوء العلاقة هذه، نسعى أن لا يُصار الى التعسّف في توظيف الدين لتنفيذ مصالح بعض المتديّنين، بذريعة خدمة الدين وانّ (الإسلام دين الدولة الرسمي)، ولا الى توظيف السياسة عبر إلغاء الدين لخدمة بعض السياسيين بذريعة الحريات الشخصية وعدم المساس بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

فمصيبة الدين ليس فيه وإنما في سوء فهمه أو سوء استخدامه لمصالح بعض رجال الدين، ومصيبة السياسة والديمقراطية ليس فيهما بل في سوء استخدامهما، وتوظيفهما لمصالح السياسيين المحترفين، وبالتالي، فلا بدّ من قاسم مشترك لتنسيق هذه العلاقة أو تجسيرها.

ويمكن اختزال هذا المشترك، نعم، اختزاله، إما بنقل الحكم إلى أيدي المؤمنين أو نقل الإيمان إلى قلوب الحكّام. وإذا عزّ ذلك، فلا بدّ من اقتسام السلطة، أو إدارتها تداولياً بين الطرفين شريطة أن يبقى الدستور والقانون فوق الجميع، وأن لا يُصار إلى إذكاء نيران الصراع والتدافع والاحتراب، وإنما إلى تبادل الأدوار، وعدم المساس بـ (مقدّسات) الطرفين، ومراعاة خصوصية القيم والأعراف والثقافات في المجتمعات الدينية، وتفعيل دور الأمة في الحوار وصناعة القرار.

لا ينبغي أن يكون الاستغراق في تداول المصطلحات الحديثة، أو التوغّل في دلالاتها اللفظية دون التأمّل في خلفياتها ومعانيها مبرّراً لتشكيل هواية جديدة، أو ترتيلاً رتيباً معدّلاً لمعزوفات قديمة، أو مصطلحات قديمة.

كما لا ينبغي أن يكون هذا الترتيل مقدّمة لما دأبنا على فعله أيام زمان حين كنّا نرتّل أو نعزف على أعواد الاشتراكية، والقومية العربية، والإسلام الديمقراطي، واشتراكية الإسلام، والبرجوازية الوطنية، وديكتاتورية البروليتاريا وأمثال ذلك.

ونخشى أن تكون الهواية الجديدة هذه، أو العزف الجديد هذا، أو الترتيل الجديد، إغراءً بديلاً للوعي العربي والإسلامي المعاصرَيْن اللذين واكبا مسلسل الإخفاقات التي قادت الى إنشاد أو إنشاء تلك المصطلحات، وكأن هذا الترتيل يُهيّئ الأسباب اليوم لتسويق أو تسويغ المشروعية الفكرية لترويج مصطلحات جديدة، بدل تلك القديمة المذكورة، كالتعددية الدينية والبلورالزم، والتنوع، وولاية الفقيه، والقراءات المتعدّدة للإسلام، والمجتمع المدني، والديمقراطية، وغيرها.

نســاء ضــد نســاء

فريدة النقاش

يوم الجمعة الماضي استجابت أعداد لا بأس بها من النساء في السعودية لنداء الحملة التي أطلقتها نساء ورجال منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي وتجددت هذه الأيام من أجل حق النساء في قيادة السيارة.

قامت هذه المجموعات من النساء بقيادة سياراتهن والاستغناء عن السائقين، وذهبت بعضهن لأعمالهن متحديات حظر النظام وسياط المطوعين وفتاوى من يسمون أنفسهم برجال الدين، ومر اليوم بسلام، وهكذا وصلت الحملة إلى نتيجة إيجابية بعد ربع قرن من الإصرار والمثابرة، ولم تفلح الضغوط ولا السجون التي تعرضت لها بعضهن في البداية في كسر صمودهن أو إثنائهن.

ومن المؤكد أن انتصار الثورات في كل من تونس ومصر والمشاركة الهائلة للنساء فيها بدءاً من العمل اليومي إلى القيادة والموت في الميدان إضافة للانتفاضات الشاملة في كل من اليمن وسوريا، وفي ليبيا والبحرين وأشكال الاحتجاج المتفاوتة في كل من الجزائر والمغرب وعمان والمملكة العربية السعودية.. كل هذا كان مناخا مواتيا لجمع صفوف النساء السعوديات مجددا لا فحسب للمطالبة بهذا الحق البسيط في قيادة السيارة وإنما أيضاً في ممارسته ووضع قضية تحرير المرأة على جدول الأعمال الوطني، ومن المؤكد أن مثل هذه الخطوة سوف تفتح الباب أمام نساء أخريات خاصة في الطبقات الشعبية في السعودية للمبادرة بالدفاع عن حقوقهن المهدرة، والتقدم بجسارة على طريق تأمين هذه الحقوق وهي كثيرة بل إنها الخطوة التي ستفتح الباب أمام شعب المملكة العربية السعودية للمطالبة بحقه في الديمقراطية وحرية التعبير والتنظيم والاعتقاد والمشاركة في تقرير سياسة البلاد وتحريرها من قبضة العائلة التي يحميها الأمريكيون وفلوس النفط، وهي العائلة التي تجر المنطقة كلها إلى مستنقع التبعية للإمبريالية العالمية عبر الإبقاء – بالعنف على المجتمع الطبقي الأبوي القمعي وإدامته.

ظل المجتمع الطبقي الأبوي علي امتداد التاريخ يميز ضد النساء بقسوة في كل العصور وفي ظل كل النظم وكان هذا التمييز يتأسس أولاً على المكانة الاجتماعية التي تحتلها النساء في بنية هذا المجتمع ويتأسس ثانياً على التصورات الثقافية التي أنتجها هذا المجتمع أيضا عند جسد المرأة الذي نمطته الأساطير والديانات كافة، ويتأسس ثالثاً علي التقاليد والأعراف الاجتماعية التي نهلت من كل هذه المنابع وراكمت بدورها مجموعة من الرؤى والتصورات والمسلمات التي إما أنها حطت من شأن المرأة أساساً بسبب جسدها، أو مجدت فيها الأمومة ومملكة البيت لتعزلها عن المشاركة العامة والحياة الاجتماعية والسياسية على نحو خاص باعتبار السياسة شغل رجالة، أي أنها عزلتها باسم تتويجها.

يحتاج تفكيك هذه المنظومة كلها إلى نضال طويل جدا على غرار ما قامت به النساء في السعودية لأنها منظومة تشكلت تاريخيا ولن يجري تفكيكها إلا على هذا النحو، أي تاريخياً.

وليس هذا عمل النساء وحدهن، وإنما هو مهمة مركبة تشارك فيها كل القوى الديمقراطية والتقدمية الساعية لبناء مجتمع العدالة والمساواة والكرامة الإنسانية، وهي شعارات ثورة ٢٥ يناير المصرية، مع كل القوى صاحبة المصلحة في بناء هذا المجتمع وهي قوى الكادحين كافة من عمال وفلاحين وموظفين ومثقفين.

لكن عمل النساء المستقل ضروري من أجل إنجاز فعل التحرر الذاتي، وأذكر هنا أن بضع عشرات من النساء في السعودية أصدرن قبل أيام وثيقة يعترضن فيها على حق المرأة في قيادة السيارة، وقبل عشر سنوات تظاهرت نساء مصريات أمام مجلس الشعب يعترضن على قانون تبسيط إجراءات التقاضي في قضايا الأحوال الشخصية الذي تضمن حق المرأة في تطليق نفسها عن طريق الخلع، وكانت تظاهرتهن دفاعا عن حق الرجل في الوصاية على المرأة باسم القوامة.

وليست هذه إلا نماذج بسيطة على مدى تجذر الثقافة الذكورية في أوساط قطاعات من النساء وهن اللاتي استبطن وتشبعن تلك الأفكار والتصورات التي تضعهن في الدرجة الثانية كمواطنات ناقصات عقل ودين. وهو وضع يتطلب جهداً كبيراً من الحركة النسائية الديمقراطية من النساء في كل البلدان العربية حتي نواجه ما أسميه بالقهر الطوعي للذات الذي هزمته نساء سعوديات بينما مارسته سعوديات أخريات اعترضن على حق المرأة في قيادة السيارة من حيث المبدأ لأنها امرأة لا أكثر ولا أقل.